

الرئيس بن علي يشرف على الاجتماع الدوري للمجلس الأعلى للقضاء

تكريس المساواة والعدل، وحماية الحقوق وضمان الحريات،

ودعم القضاء العادل والناجز

- تعميم خطة رئيس محكمة ناحية على سائر محاكم النواحي التي يكون مقرها بدائرة محكمة استئناف
- إحداث محكمة ابتدائية بنابل



قرطاج 9 أوت 2010 (وات) - اشرف الرئيس زين العابدين بن علي يوم الاثنين على الاجتماع الدوري للمجلس الأعلى للقضاء. والقى بالمناسبة **كلمة** أكد فيها المكانة المتميزة التي يوليها سيادته للقضاء، باعتباره دعامة للنظام الجمهوري القائم على القانون والمؤسسات.

وعبر رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره إلى كل أعضاء الأسرة القضائية الموسعة، مشيدا بما يبذلونه من جهود قيمة في تطبيق القانون على أساس المساواة والعدل.

وأثنى على ما أبرزته المعطيات الإحصائية من أداء إيجابي في نسق فصل القضايا، وما سجلته المحاكم من تطوير في مستوى أساليب العمل ومناهجه، باعتماد وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة، داعيا القضاة إلى مزيد المثابرة على حماية حقوق المتقاضين، وفض النزاعات المعروضة عليهم في أحسن الظروف وأقصر الأجل، وموصيا مساعدي القضاء بإيلاء إجراءات تنفيذ الأحكام، العناية التي تستحقها، باعتبار انه في تنفيذ الأحكام وإرجاع الحقوق لأصحابها، تحقيق للعدالة وتدعيم للثقة بالقضاء.

وبعد ان بارك تخرج أول فوج من المعهد الأعلى للمحاماة، وإعرب عن اليقين بأن هذا المعهد سيسهم بشكل نشيط ومفيد في مزيد الارتقاء بمستوى الملتحقين بمهنة المحاماة، أشار سيادة الرئيس الى ما تم القيام به في إطار دعم المنظومة التشريعية الوطنية، من استكمال لأحكام المجلة الجزائية، لحماية مقومات أمن البلاد الاقتصادي، في ظل ما يشهده العالم من تحديات جسيمة وتحولات عميقة ومن مراجعة للتشريع المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، بما يتماشى مع المعايير المعتمدة في الغرض، ويعزز شفافية المعاملات المالية وسلامتها.

كما ابرز السعي إلى تطوير منظومة السجل التجاري وتبسيط إجراءاته، لاكساب نسق الاستثمار في البلاد المزيد من الحيوية، فضلا عن الحرص على إدخال الإصلاحات الضرورية على القانون المنظم للخبراء العدليين وعناصر تأجيرهم، من أجل توفير أكبر قدر من الضمانات للمتقاضين.

وسجل رئيس الدولة بارتياح، ما تم التوصل إليه في تنفيذ برنامجه الانتخابي، سواء بشأن إعداد النصوص القانونية المتعلقة بإحداث مؤسسة المصالح العائلي، وتوحيد سن الرشد المدني، أو بإقرار نظام جزائي خاص بالشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 عاما، وإحداث آليات ملائمة لحماية الأطفال ضحايا العنف المادي أو الجنسي خلال مراحل البحث والتحقيق والمحاكمة. وبين ان هذه المشاريع معروضة حاليا على السلطة التشريعية لاستكمال إجراءات إصدارها.

وذكر سيادة الرئيس بما أذن به في السياق نفسه، من مراجعة المجلة الجزائية بخصوص حذف العذر القانوني للأشخاص الذين لهم سلطة على الطفل في تأديبه باستعمال العنف البدني، معلنا قراره بتعميم خطة رئيس محكمة ناحية على سائر محاكم النواحي التي يكون مقرها بدائرة محكمة استئناف، مع الارتقاء بهذه الخطة إلى الرتبة الثالثة بصفة تدريجية، وحسب الحاجيات وذلك لفتح آفاق الترقية أمام القضاة ومزيد توفير الضمانات للمتقاضين.

كما أذن رئيس الدولة في إطار الحرص على مزيد تقرب القضاء من المتقاضين وتخفيف العبء على بعض المحاكم، بإحداث محكمة ابتدائية بنايل، مذكرا بما كان أقره من تعميم تدريجي للإدارات الجهوية لوزارة العدل وحقوق الإنسان، حسب معايير مضبوطة، ووفق ما تقتضيه حاجيات العمل وخصوصيات كل جهة.

وحت الرئيس زين العابدين بن علي في الختام الاسرة القضائية الموسعة على المضي قدما في تكريس المساواة والعدل، وحماية الحقوق وضمان الحريات، ودعم القضاء العادل والناجز، بما يكرس مبادئ الدستور وقيم الجمهورية ويعزز الأمان والاطمئنان بين الناس.

وقد نظر المجلس في مختلف النقاط المدرجة بجدول الاعمال والمتعلقة خاصة بحركة القضاة وجدول ترقيةاتهم وصادق عليه.

وكان السيد الازهر بوعوني وزير العدل وحقوق الإنسان القى كلمة رفع في مستهلها الى رئيس الجمهورية أسمى عبارات العرفان بالجميل لما يوليه من اهتمام بالقضاء الذي يشكل السند القوي والدرع الحصين لتدعيم مقومات الدولة والذود عن مكاسبها وتأمين مناعتها.

وبعد استعراض اهم المؤشرات حول نشاط المحاكم خلال السنة الحالية، ابرز الوزير ما شهدته التسجيل العقاري الاجباري في السنوات الاخيرة من نسق متزايد بادخال الجدوى الاقتصادية في اختيار المناطق موضوع تدخل المسح العقاري، بما مكن المحكمة العقارية من مسح 210, فاصل 149 الف هكتار الى موفى السنة

القضائية الحالية، لتبلغ جملة المساحات المسجلة بكامل تراب الجمهورية 7 ملايين هكتار من مجمل 7 ملايين و500 الف هكتار قابلة للمسح أي بنسبة 93 فاصل 3 بالمائة.

وذكر بما عرفته المنظومة القانونية من تطور على مستوى اصدار القوانين في مختلف المجالات من اهمها المتعلقة بتطوير السجل العقاري وبحماية مقومات الامن الاقتصادي والحفاظ على المصالح الحيوية للبلاد ودعم الحرمة الجسدية للطفل وتوحيد سن الرشد المدني الى جانب ما شهدته المنظومة القضائية من تطوير على مستوى توسع الخارطة القضائية واختصاص نظر المحاكم.

واكد الوزير في ختام كلمته على ان القضاء يعيش اليوم نقلة نوعية متميزة استجابت خلالها رجالته لنداء سيادة الرئيس في السعي الى اللحاق بالمجتمعات المتقدمة، معربا عن التزام القضاة بالمضي قدما نحو ترسيخ دولة القانون والمؤسسات واشاعة العدل والاطمئنان بين المواطنين مساهمة منهم في انجاح المسيرة الاصلاحية التي يقودها الرئيس زين العابدين بن علي بكل ثبات لما فيه خير تونس ومناعتها.

رئيس الدولة يشرف على الاجتماع الدوري للمجلس الأعلى للقضاء



قرطاج 9 أوت 2010 (وات)- القى الرئيس زين العابدين بن علي، لدى إشرافه صباح يوم الاثنين على الاجتماع الدوري للمجلس الأعلى للقضاء كلمة.

وفيما يلي نص كلمة رئيس الدولة :

"بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة والسيدات أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،

أجدد اللقاء بكم بمناسبة انعقاد الاجتماع الدوري للمجلس الأعلى للقضاء الذي دأبنا على الإشراف عليه سنويا،
تأكيدا منا للمكانة المتميزة التي نوليها للقضاء، باعتباره دعامة لنظامنا الجمهوري القائم على القانون والمؤسسات .

وأتوجه بهذه المناسبة بشكري وتقديري إلى كل أعضاء الأسرة القضائية الموسعة، من قضاة، ومحامين، وإطارات،
وأعوان وكتبة المحاكم، وإطارات وأعوان السجون والإصلاح، وعدول الإشهاد وعدول التنفيذ ومساعدتي القضاء، مشيدا
بما يبذلونه من جهود قيمة في تطبيق القانون على أساس المساواة والعدل .

وإذ أثنى على ما أبرزته المعطيات الإحصائية من أداء إيجابي في نسق فصل القضايا وما سجلته المحاكم من تطوير
في مستوى أساليب العمل ومناهجه، باعتماد وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة، فإنني أدعو السادة القضاة إلى
مزيد المتابعة على حماية حقوق المتقاضين، وفض النزاعات المعروضة عليهم في أحسن الظروف وأقصر الأجل .

كما أوصي مساعدتي القضاء بإبلاء إجراءات تنفيذ الأحكام العنابة التي تستحقها، لأن بتنفيذ الأحكام وإرجاع الحقوق
لأصحابها تتحقق العدالة وتدعم الثقة بالقضاء. وأبارك بهذه المناسبة، تخرج أول فوج من المعهد الأعلى للمحاماة،
وأنا على يقين بأن هذا المعهد سيسهم بشكل نشيط ومفيد، في مزيد الارتقاء بمستوى الملتحقين بمهنة
المحاماة، وسيساعدهم على القيام بمهامهم بكل كفاءة واقتدار.

وقد تم، في إطار دعم منظومتنا التشريعية الوطنية، استكمال أحكام المجلة الجزائية، لحماية مقومات أمن بلادنا
الاقتصادي، في ظل ما يشهده العالم من تحديات جسيمة وتحولات عميقة. كما تمت مراجعة التشريع المتعلق
بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، بما يتماشى مع المعايير المعتمدة في الغرض، ويعزز
شفافية المعاملات المالية وسلامتها. وسعينا إلى تطوير منظومة السجل التجاري وتبسيط إجراءاته، حتى نكسب
نسق الاستثمار في بلادنا المزيد من الحيوية .

وتأكيدا منا للعناية الموصولة التي نوليها للمهن المساعدة للقضاء ضمن منظومتنا القضائية، حرصنا على إدخال
الإصلاحات الضرورية على القانون المنظم للخبراء العدليين وعناصر تأجيرهم، من أجل توفير أكبر قدر من الضمانات

للمتقاضين .

ونسجل بارتياح، ما تم التوصل إليه في تنفيذ برنامجنا الانتخابي، سواء بشأن إعداد النصوص القانونية المتعلقة بإحداث مؤسسة المصالح العائلي، وتوحيد سن الرشد المدني، أو بإقرار نظام جزائي خاص بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و21 عاما، وإحداث آليات ملائمة لحماية الأطفال ضحايا العنف المادي أو الجنسي خلال مراحل البحث والتحقيق والمحاكمة. وهي مشاريع معروضة حاليا على السلطة التشريعية لاستكمال إجراءات إصدارها. وأذنا في السياق نفسه، بمراجعة المجلة الجزائية بخصوص حذف العذر القانوني للأشخاص الذين لهم سلطة على الطفل في تأديبه باستعمال العنف البدني .

وسعيا منا إلى فتح آفاق الترقية أمام القضاة ومزيد توفير الضمانات للمتقاضين، نأذن بتعميم خطة رئيس محكمة ناحية على سائر محاكم النواحي التي يكون مقرها بدائرة محكمة استئناف، مع الارتقاء بهذه الخطة إلى الرتبة الثالثة بصفة تدريجية، وحسب الحاجيات .

كما نأذن في إطار حرصنا على مزيد تقرب القضاء من المتقاضين وتخفيف العبء على بعض المحاكم، بإحداث محكمة ابتدائية بنابل. وكنا أذنا في نطاق تقرب الخدمات الإدارية من المحاكم ومن الإطار الإداري القضائي، بالتعميم التدريجي للإدارات الجهوية لوزارة العدل وحقوق الإنسان، حسب معايير مضبوطة، ووفق ما تقتضيه حاجيات العمل وخصوصيات كل جهة .

السادة والسيدات أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،

أجدد لكم ولكل أفراد الأسرة القضائية، شكري وتقديري، حاثا الجميع على المضي قدما في تكريس المساواة والعدل، وحماية الحقوق وضمان الحريات، ودعم القضاء العادل والناجز، بما يكرس مبادئ الدستور وقيم الجمهورية ويعزز الأمان والاطمئنان بين الناس .

وقفكم الله في أعمالكم وكلل جهودكم بالنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".